

محددات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية

مهارة لويزة¹¹ جامعة مولود معمري، تيزي وزو الجزائر، l.mehar@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/10/14

تاريخ القبول: 2021/12/21

تاريخ النشر: 2022/03/15

ملخص:

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد خصوصيات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية، ومعرفة ما إذا كانت هذه الشركات تميل إلى التلاعب بنتائجها المحاسبية. وكذا التعرف على أبرز الوسائل المتبعة من أجل تحقيق هذه الممارسات. للتأكد من ذلك، قمنا بإجراء 52 مقابلة شبه منظمة مع مختلف مسيري الشركات العمومية الجزائرية بغرض التأكد من وجود ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات العمومية وكذا معرفة الحوافز التي تدفع بالمسيرين إلى إدارة الأرباح، بالإضافة إلى الطرق والوسائل المتبعة لإدارة الأرباح. تظهر نتائج المقابلات أن المديرين التنفيذيين للشركات الاقتصادية العمومية يميلون إلى إدارة الأرباح لأسباب عديدة أهمها: توزيع الأرباح، رفع نسبة العلاوات المقدمة لمسيري هذه المؤسسات، بالإضافة إلى إرضاء أعضاء مجلس الإدارة. أما بالنسبة إلى أهم وسائل إدارة الأرباح فتتمثل في: تغيير حجم المبيعات، تغيير مستوى الانتاج، و تغيير نسبة المصاريف الاختيارية. كلمات مفتاحية: إدارة الأرباح، الدراسة النوعية، المقابلات شبه المنظمة.

تصنيفات JEL : G21

Abstract:

The purpose of this study is to determine the particularities of earnings management in the Algerian public economic institutions. As well as identify the different motivations and methods used to achieve this goal. To do this, we carry out 52 semi-structured interviews with several managers of these institutions in order to identify the existence of practices of earnings management in these institutions. Also, to know more about the incentives those puch managers to manipulate profits. Finally, we inspect several methods used by the managers to manage the profits.

The results of the interviews show that the executive managers of public economic companies tend to manage profits for many reasons, the most important are: the distribution of profits, bonuses, and satisfying the members of the board of directors. Also, we found that the methods used by the managers to manage are: sales, level of production, and optional expenses.

Keywords: earnings management, qualitative study, semi-structured interviews.

Jel Classification Codes: G21.

1. مقدمة:

تستند النظرية الإيجابية للمحاسبة على ثلاثة افتراضات رئيسية: التعويض التنفيذي (القرارات التي تميل إلى زيادة النتيجة) ، والشروط التقيدية للقرض (القرارات التي تقلل من مخاطر انتهاك هذه البنود) والتكاليف السياسية (القرارات التي تميل إلى خفض النتائج). كانت هذه الفرضيات موضوع العديد من الاختبارات التجريبية، نذكر على سبيل المثال (Chambers, 1966, p. 19) و (Dumontier & Raffournier, 1999, pp. 179-197) هذه الدراسات ساهمت في توسيع مجال البحث وكذا إبراز أهم الانتقادات التي أسندت لهذه النظرية. حيث أظهرت نتائج هذه الدراسات محدّدات جديدة لإدارة الأرباح، إلى جانب الفرضيات الرئيسية (المكافأة والمدبونية والحجم) ، أهمها: توزيع الأرباح ، كثافة رأس المال ، درجة المخاطر الخاصة بالشركة. أما فيما يخص الانتقادات، فإن أبرزها هو عدم تحديد السياسات المحاسبية الجيدة من السيئة، وكذا طبيعة العلاقة التي تربط المسير بمحاسبي الشركة.

إدارة الأرباح هي ممارسة شائعة لم يتم إثباتها تجريبياً على نطاق واسع على عينة من الشركات الجزائرية. معظم الدراسات الموجودة أساساً تتمثل في تطبيق فرضيات ومنهجيات دراسات ماثلة أجريت في بيئات أخرى على الشركات الجزائرية. فمثلاً دراسة (زرقون و شنين، 2020) تطرقت إلى اختبار أثر التسعير في البورصة على ممارسات إدارة الأرباح في الجزائر وتوصلت إلى عدم وجود تأثير التسعير في البورصة لتوجيه الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح. من حدود هذه الدراسة أنها تجاهلت عنصراً أساسياً ألا وهو خصوصية القطاع الجزائري وضعف لجوئه إلى البورصات. بالنسبة للقطاع العمومي، لا يوجد على حد علمنا دراسات ميدانية جزائرية باستثناء القطاع المالي حيث ارتكزت دراسة (Benniles, 2015, pp. 91-129) على قطاع البنوك ودراسة (Mehar, 2017, p. 229) على قطاع التأمينات.

من أجل فهم أفضل لأهداف وأساليب إدارة الأرباح في الشركات العمومية الاقتصادية الجزائرية، ارتأينا إجراء مقابلة شبه منظمة مع محورين مرتبطين مباشرة بتسيير الحسابات (مدراء المالية والمحاسبة، محافظي الحسابات، المدققين الماليين..). هذه الطريقة في البحث، تتميز عن باقي الطرق بأنها لا تركز على أي فرضيات أولية. بحيث تمكن المحاور من إبراز رأيه من غير أي تأثير من طرفنا، وبالتالي فهي قادرة على إظهار خصوصيات القطاع العمومي الاقتصادي الجزائري في مجال ممارسات إدارة الأرباح.

الهدف من هذه الدراسة النوعية هو الإجابة على الإشكالية التالية: ماهي محدّدات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية؟ للإجابة على هذه الإشكالية، قمنا بوضع الفرضيات التالية: المؤسسات الاقتصادية العمومية تقوم بإدارة أرباحها (1)، هذه الممارسات تكون إما من أجل التهرب الضريبي (2) أو زيادة علاوات المسيرين (3)، يتم استعمال حجم المبيعات كوسيلة لإدارة الأرباح (5). من أجل تحقيق ذلك قمنا بإجراء مقابلات شبه منظمة مع مختلف المتعاملين ذوى الصلة بموضوع إدارة الأرباح كمديري المالية والمحاسبة، المدققين، المراجعين والخبراء المحاسبين. يتعلق الأمر أساساً بتحليل سلوكيات المسيرين في مجال إدارة الأرباح.

من خلال هذه الطرح يمكن تقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربع محاور رئيسية: المحور الأول يتطرق إلى الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات العمومية، المحور الثاني يشمل الإطار النظري لإدارة الأرباح، المحور الثالث يتطرق إلى منهجية الدراسة وكذا العينة المستخدمة، فيما يركز المحور الأخير على تقديم أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

2. الإطار القانوني و التنظيمي للمؤسسات العمومية الاقتصادية

بعد الفضائح المالية التي طالت العديد من المؤسسات الوطنية لجأت السلطات العمومية إلى آليات تنظيمية تهدف إلى الحد من التسبب الذي يشهده القطاع العام. من أبرز هذه الآليات تحديد صلاحيات كل جهاز من أجهزة المؤسسة العمومية الاقتصادية في ممارسة الرقابة الداخلية بداية برقابة الجمعية العامة، ومن ثم رقابة جهاز الإدارة فرقابة جهاز التسيير.

1.2 رقابة الجمعية العامة:

على اعتبار الجمعية العامة هي الهيئة السيادية في المؤسسة العمومية الاقتصادية فإن إطار رقابتها جد واسع وهام. من أهم مهامها: المصادقة على القانون الأساسي وتقرير مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة، والمصادقة على تقرير محافظي الحسابات. ولضمان فعالية الرقابة الداخلية للجمعية العامة، لابد من احترام مجموعة من الشروط لتحقيق الأهداف المسطرة لها والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: - تقييد إبرام العقود بين المؤسسة العمومية وأحد القائمين بإدارتها بشرط الحصول على ترخيص مسبق من الجمعية العامة، تحت طائلة بطلان العقد (المادة 648 من القانون التجاري) (٠) ،

- استئثار الجمعية العامة بسلطة تعيين محافظي الحسابات والفصل في حسابات السنة المالية، وتعيين مجلس المديرين وإبرام العقود التي تحدد فيها عهدة تسييرهم معهم (المواد 580 و 584 من القانون التجاري).

2.2 رقابة جهاز الإدارة:

يمارس جهاز الإدارة رقابته على جهاز التسيير من خلال دوره في انتخاب وعزل مجلس الإدارة أو المدير العام بناء على اقتراح من رئيس الإدارة، إضافة إلى اختصاصه المطلق في استخلاف وعزل أعضاء جهاز التسيير، ويتولى متابعة ومراقبة كافة أعمال الرئيس أو المدير العام أو المسير ومثالها المؤسسة التي بها مجلس مراقبة، هذا الأخير يتولى سلطة الرقابة الدائمة على المؤسسة، كما تخضع بعض العقود المحددة قانوناً إلى ترخيص مسبق منه، ويحق له كذلك القيام بإجراءات الرقابة التي يراها ضرورية في أي وقت ارتأى ذلك ضرورياً. (المواد 654 و 655 من القانون التجاري).

3.2 رقابة محافظ الحسابات:

يمكن حصر صلاحيات الرقابة التي يتوجب على محافظ الحسابات القيام بها في: (المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري)

- التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للمؤسسة ومراقبة انتظام حساباتها وصحتها،
- التدقيق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة.
- التحقق من مدى احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.

3. الإطار النظري للدراسة

1.3 مفهوم إدارة الأرباح:

ليس هناك تعريف موحد لإدارة الأرباح، حيث يعتبرها (Shipper, 1989, pp. 91-102) "تدخل متعدد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بهدف تحقيق منافع شخصية". من جهته، قام (Degeorge, Patel, & Zeckhauser, 1999, p. 23) بإعطاء التعريف التالي: "إدارة الأرباح عبارة عن استخدام المسيرين للسلطة التقديرية في إعداد التقارير المالية من أجل التأثير على القيمة الحقيقية للشركة". من خلال ما سبق، يمكن إعطاء التعريف التالي: إدارة الأرباح هي مجموعة من الممارسات الحقيقية و المحاسبية التي تؤدي إلى تغيير النتيجة النهائية بشكل أو بآخر.

2.3 مراحل دراسة إدارة الأرباح :

يمكن تمييز أربع مراحل أساسية:

اعتمدت الدراسات الأولى المتعلقة بإدارة الأرباح على التأكد من صحة فرضيات النظرية الإيجابية من خلال تطبيقها على طرق محاسبية معينة. حيث أظهرت نتائج دراسة (Daley & Vigeland, 1983, pp. 195-212) أن كبريات المؤسسات تفضل تسجيل تكاليف البحث والتطوير كمصاريف عوض تقييدها كاستثمارات وذلك من أجل خفض النتيجة المحاسبية. رغم أن هذه الفرضية لم يتم تأكيدها عن طريق دراسة إحصائية، لكن العديد من الباحثين رجح صحتها. بالإضافة إلى هذه الطريقة، يمكن للمسيرين إدراج طرق معينة لتقييم المخزون من أجل خفض النتائج النهائية. من أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه الدراسات، أن تغيير الطريقة المحاسبية لا يعتبر الطريقة الأكثر سرية للتلاعب بالنتائج. حيث تجاهل هذا المنهج المرونة المتاحة للمسير فيما يتعلق بإدارة النتيجة.

نظرا للانتقادات العديدة التي وجهت للدراسات السابقة، اقترح (Zmijewski & Hagerman, 1981, p. 139) إجراء اختبار فرضيات النظرية الإيجابية على محفظة من الأساليب المحاسبية بدلاً من فحص كل طريقة على حدة. رغم أن هذا الاقتراح جيد، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع لا يعتبر أمراً ممكناً إذ لا يمكن معرفة جميع القرارات المحاسبية التي يتخذها المسيرين من أجل تغيير النتائج.

من أجل الحد من الانتقادات الموجهة للفرضيتين السابقتين، اقترح (Healy M. , 1985, pp. 85-107) متغيراً تابعاً يتمثل في حساب قيمة الاستحقاقات التقديرية. هذه الطريقة لاقت قبلاً واسعاً، حيث تعتمد عليها معظم الدراسات في مجال إدارة الأرباح. وأخيراً، سلطت دراسات حديثة الضوء على توزيع الأرباح كمتغير رئيسي لتحليل ممارسات إدارة الأرباح. يتعلق الأمر بكل من (Burgstahler & Dichev, 1997, pp. 95-107) حيث أثبتوا أن سياسات توزيع الأرباح تعتبر شكلاً من أشكال إدارة الأرباح، نفس النتائج توصل إليها (Degeorge, Patel, & Zeckhauser, 1999, p. 50). تعتمد هذه الفرضية على تحديد ما إذا كانت الشركات تميل إلى التلاعب بأرقامها المحاسبية للأعلى من أجل تجنب النتائج السلبية أو لمنع تراجع النتائج. رغم أن هذه الطريقة من أنجع الطرق لدراسة إدارة الأرباح، إلا أن الانتقاد الأبرز الذي وجه لها هو عدم إمكانية اختبار الدوافع الأخرى التي يستعملها المسيرين لإدارة الأرباح.

3.3 محفزات إدارة الأرباح:

تقدم النظرية المحاسبية الإيجابية تفسيراً لوجود إدارة الأرباح ، فالنظرية تفترض أن المديرين كأفراد يتمتعون بالرشد ومن المتوقع أن يتخذوا إجراءات واختيار بدائل لسياسات محاسبية معينة تعظم منفعتهم الخاصة. تعد نظرية السياسات التعاقدية التي جزءاً من النظرية الإيجابية والتي تعرض مجموعة من الدوافع التي تحفز المديرين على إدارة الأرباح:

- **خطط المكافآت والحوافز الإدارية:** تتمثل في منح مرتب ثابت بالإضافة إلى منح مكافآت تعتمد على أداء المنشأة مقاساً ببعض القيم المحاسبية. هذه الحوافز تدفع بالمديرين إلى تحويل جزء من أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية ، وذلك لتعظيم مكافآتهم في الفترة الحالية. أشار (الدهراوي و سرايا، 2001، الصفحات 22-53) في دراسته إلى أن مكافآت وعلاوات المديرين تعتمد على الأرقام و الأرباح المعلنة، وكذا القيمة السوقية لأسهم الشركة. هذا ما يدفع المديرين إلى تعديل نسبة الأرباح بما يتوافق مع أهدافهم الشخصية وذلك لزيادة نسبة العلاوات سواء الحالية أو المستقبلية. من جهته أكد (Akinobo, 2007, pp. 1-26) استخدام المديرين لإدارة الأرباح من أجل تمهيد الدخل (smoothing income) وذلك بهدف زيادة العلاوات.

- **الاتفاقات التعاقدية وشروط المديونية:** تعتمد الشركات التي تبرم اتفاقية للحصول على ديون خارجية إلى إدارة الأرباح إذا اقتربت من مخالفة الشروط التعاقدية. فمن المتوقع أن يختار المديرون السياسات المحاسبية التي تزيد من قيم الربح المفصح عنها للسنة الحالية بهدف تخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية. كما يعتبر التماسي مع القيود التي تتضمنها اتفاقيات الدين أحد الدوافع الرئيسية لممارسة إدارة الأرباح (حمدان، 2012).

- **الحوافز المرتبطة بسوق رأس المال:** وضحت نظرية الوكالة عدم توافق المعلومات بين مسيري الشركات وحملة الأسهم، فدائماً ما يعتمد المستثمرون والمحللون الماليون على المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية لأغراض التقييم، هذا ما يشكل حافزاً لدى المديرين للتلاعب في الأرباح كمحاولة للتأثير على أداء أسعار الأسهم والتصريح بتقارير مالية تناسب توجهات المستثمرين (Healy & Wahlen, 1999, pp. 365-383)

- **التدخلات التنظيمية:** حسب هذه الفرضية فإن الشركات الكبرى تلجأ إلى تخفيض نتيجة السنة الحالية من أجل تجنب الرقابة الناتجة عن ارتفاع النتيجة. هذا الارتفاع الناتج عن الزيادة في الأسعار غالباً ما يؤدي إلى تدخل الجهات الرقابية لمواجهة الاحتيال، وبالتالي ارتفاع التكاليف السياسية (Albornoz & Illueca, 2005, pp. 279-304).

- **الضرائب:** أوضح (الرشدي، 2010، صفحة 35) أن ارتفاع نسبة الضرائب التي تدفعها الشركات تعد من الأسباب الجوهرية التي تدفع بالمديرين إلى إدارة الأرباح من أجل خفض النتائج وبالتالي خفض نسبة الضريبة المدفوعة.

بالنسبة الى الدراسات المحلية، فقد أجمع الباحثون على استعمال المؤسسات الجزائرية لإدارة الأرباح لأغراض عديدة. فبالنسبة لقطاع البنوك بين (Benniles, 2015, p. 132) أن البنوك الجزائرية تلجأ أساساً لإدارة الأرباح من أجل ضمان توزيع الأرباح. من جهتها أثبت دراسة (Mehar, 2017) أن معظم شركات التأمين العمومية تلجأ لإدارة الأرباح من أجل رفع النتيجة الحالية وبالتالي ضمان توزيع الأرباح. أما بالنسبة للشركات الخاصة، فإن الهدف من إدارة الأرباح هو العلاوات التي يتحصل عليها المديرون نتيجة لزيادة

النتائج المحاسبية. في نفس السياق بين (كيموش، 2014، الصفحات 102-122) في دراسته لمجموعة من المؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر أن هذه المؤسسات تقوم فعلا بممارسات إدارة الأرباح من أجل تحقيق أهداف مسطرة مسبقا من طرف المسيرين. كما أشار (زرزون و شنين، 2020، صفحة 43) أن الشركات المسعرة في بورصة الجزائر تقوم بإدارة الأرباح من أجل رفع مؤشر السيولة.

4. منهجية البحث

الهدف من دراستنا هو فهم الأسباب التي تدفع الشركات العمومية الاقتصادية الجزائرية لإدارة نتائجها وتحديد مختلف الممارسات المستخدمة لهذا الغرض. تعتبر الدراسة النوعية من أنجع الطرق التي تستخدم في مجال إدارة الأرباح. على هذا الأساس، قمنا بإجراء مقابلات شبه منظمة مع مختلف المتعاملين ذوي الصلة المباشرة بممارسات إدارة الأرباح. يتعلق الأمر أساسا بتحليل سلوكيات المسيرين في مجال إدارة الأرباح.

إن الاختيار القائم على المقابلات شبه منظمة يمنح المحاور الحرية التامة في إبداء رأيه من دون تأثير مع إمكانية تأطير الحوار من طرف الباحث. من بين الدراسات التي اعتمدت هذه الطريقة يمكن ذكر (Harvey, Graham, & Rajgopal, 2005) (Lambert & Sponem, 2005).

تعتبر عينة الدراسة محدودة، إذ أن الغاية من الدراسة النوعية هو فهم طرق إدارة الأرباح وكذا المحفزات التي تؤدي بالمسيرين إلى إدارة الأرباح وليس تعميم النتائج على جميع القطاعات. خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 2018 إلى ديسمبر 2019 قمنا بإجراء 52 مقابلة شبه منظمة مع مختلف المتعاملين ذوي الصلة بممارسات إدارة الأرباح. قمنا بإجراء المقابلات بشكل فردي و جماعي ووجهنا لوجه في مقر عمل المحاورين. الجدول (1) يلخص خصائص الأشخاص المشكلين لعينة الدراسة.

الجدول (1): خصائص الأشخاص المشكلين للعينة

الوظيفة	العدد	الأقدمية	المستوى الدراسي
مدير عام	1	10	ماجستير
مدير عام مساعد	3	7-5	ليسانس-ماجستير
مدير المالية والمحاسبة	3	15-2	ليسانس - شهادات عليا
نائب مدير المالية والمحاسبة	5	9-5	بكالوريا- ليسانس - شهادات عليا
مسؤول المحاسبة	5	6-3	ليسانس
مسؤول المالية	3	10-4	ليسانس - شهادات ما بعد التدرج
مسؤول الإدارة الجبائية	4	8-5	ليسانس-ماجستير
رئيس قسم الجبائية	2	7-3	ليسانس
مفتش عام للمالية	7	10-6	ليسانس - شهادات ما بعد التدرج
مراقبين داخليين	5	12-3	شهادات ما بعد التدرج
مراقبين خارجيين	5	11-5	ليسانس - شهادات ما بعد التدرج

مراجع حسابات	6	12-15	لسانس- شهادات ما بعد التدرج
خبير حسابات	3	10-25	لسانس- شهادات ما بعد التدرج

المصدر: من إعداد الباحثة.

لقد تم انتقاء الأشخاص المحاورين على أساس مؤهلاتهم وخبراتهم المهنية. حيث من المهم اختيار الخبراء على أساس إلمامهم بموضوع إدارة الأرباح وذلك من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات. إذ أشار (Stolowy & Breton, 2003) إلى أن الشخص الأكثر المامًا بممارسات إدارة الأرباح هو المسؤول عن إدارة المؤسسة من ثم المدراء الماليين والمحاسبين وأخيرًا المراقبين الماليين.

إن التنوع في اختيار الخبراء المحاورين يسمح لنا بالتعرف على المحفزات التي تدفع المسيرين إلى إدارة وكذا التطرق إلى الوسائل التي يستعملها هؤلاء لإدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية العمومية. فمن جهة، يعتبر مراجعو الحسابات و المراقبين الماليين الأكثر المامًا بموضوع إدارة الأرباح، حيث يمكنهم من خلال عمليات التدقيق، اكتشاف بعض الممارسات المحاسبية التي تهدف إلى إدارة الأرباح وكذا اكتشاف المخاطر المتعلقة بإدارة الشركة، إذ لا بد للمدقق من الإلمام بالمحفزات و الوسائل المستعملة من طرف المسيرين من أجل الابتعاد عن منطقة الخطر. ومن جهة أخرى، يمكن للمسؤول عن توفير المعلومة المحاسبية عدم الإفصاح عن حقيقة الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح، وبالتالي ضرورة اللجوء إلى نوع آخر من المحاورين كالخبراء المحاسبين والمدققين من أجل اكتشاف حقيقة هذه الممارسات.

بالنسبة إلى الأشخاص الذين نفوا حقيقة الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح، قمنا باقتراح مقابلات جماعية من أجل التأكد من صحة أقوالهم. يجدر الإشارة إلى أن معظم المحاورين الذين يعملون في نفس الشركة لم يقبلوا إجراء هذه المقابلات الجماعية. في الأخير، قمنا بمقارنة تصريحات المدراء مع تصريحات المراجعين و المدققين الخارجيين.

اعتمدنا في دراستنا على منهج معد من قبل يسمح لنا بتأطير المقابلات، حيث قمنا بتحديد قائمة الأسئلة المهمة التي تركز على ثلاث مراحل أساسية: أسئلة تمهيدية تمكن المحاور من الإلمام بالموضوع محل الدراسة، أسئلة موضوعية تتطرق إلى صلب الموضوع وتهدف إلى توضيح الوسائل والمحفزات المتبعة، وأخيرًا أسئلة توضيحية من أجل التأكد من المعنى الرئيسي للأفكار المقترحة من طرف المحاورين.

المقابلة ارتكزت على مجموعة من الأسئلة (8) مرتبة بالشكل التالي: المجموعة الأولى تهدف إلى التأكد من وجود ممارسات إدارة الأرباح، المجموعة الثانية توضح الطرق والوسائل المتبعة لإدارة الأرباح، والمجموعة الثالثة تتطرق إلى أهم المحفزات التي تدفع بالمسيرين إلى إدارة الأرباح. قائمة أهم الأسئلة التي تطرقنا إليها في المقابلات ملخصة في الجدول (2).

الجدول 2: قائمة أهم الأسئلة المتطرق إليها خلال المقابلة

المجموعة الأولى: التحقق من وجود ممارسات إدارة الأرباح
- هل تظن أن ظاهرة إدارة الأرباح موجودة في المؤسسات الاقتصادية العمومية؟ - هل تعتقد أن نسبة هذه الممارسات ضعيفة أم مرتفعة؟ - هل تعتقد أن النظام المحاسبي المالي يسمح بهذه الممارسات؟
المجموعة الثانية: طرق ووسائل إدارة الأرباح
- ماهي الوسائل المحاسبية المعتمدة لإدارة الأرباح؟ - حسب رأيك، ماهي أنواع إدارة الأرباح المعتمدة من طرف المسيرين؟ - ماهي الخيارات المحاسبية المتاحة للمسيرين من أجل إدارة الأرباح؟
المجموعة الثالثة: محفزات إدارة الأرباح
- ماهي أهم المحفزات التي تدفع المسيرين لإدارة الأرباح؟ - هل هذه المحفزات تكون انتهازية بالضرورة أم على العكس تخدم مصلحة المؤسسة.

المصدر: من اعداد الباحثة.

وفي الأخير لجأنا إلى التقارير المنشورة لهذه المؤسسات من أجل التأكد من صحة أقوال الخبراء المحاورين. إذ قمنا بمقارنة تقارير المراجعين المحاسبين مع تقارير التسيير وكذا القوائم المالية المنشورة.

5. نتائج الدراسة

الهدف من المقابلة هو تسليط الضوء على النقاط الثلاثة الآتية: أولاً، التحقق من وجود ممارسات لإدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية العمومية. ثانياً، معرفة المحفزات التي تدفع المسيرين إلى إدارة الأرباح. وأخيراً، تسليط الضوء على الوسائل والطرق المحاسبية المستعملة من أجل إدارة الأرباح. يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

1.5. وجود ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية:

بعد شرح مصطلح إدارة الأرباح، أقر 98% من المحاورين استعمال المؤسسات الاقتصادية لإدارة الأرباح من أجل أهداف إدارية معينة. إذ اعتبر معظم المحاورين (35) أن المسير الجيد هو الذي يستطيع تحسين صورة المؤسسة من خلال التلاعب بالقوائم المالية الجيدة من غير اللجوء إلى التزوير. فيما اعتبر البعض الآخر أن ممارسات إدارة الأرباح تعد مسموحة وبالتالي لا يمكن القول أنها غير مبررة (15). كما أشار أحد الخبراء المحاسبين ضرورة لجوء المدير المالي إلى تغيير بعض خانات جدول الحسابات التقديرية من أجل الوصول للنتيجة المستهدفة.

غير أن المحاورين اختلفوا في نسبة استعمال إدارة الأرباح، إذ اعتبرها البعض ضعيفة نظراً للرقابة المسطرة على المؤسسات العمومية (15)، فيما اعتبرها البعض الأخر أنية وتزول على المدى الطويل (8). أما المدير العام فلم يقر بوجود مثل هذه الممارسات في الشركة التي يترأسها ربما لأسباب نعتبرها شخصية.

أما بالنسبة إلى مقارنة التقارير فقد لاحظنا وجود عدة تحفظات للمراجعين الحسابيين نذكر منها: عدم احترام بعض قواعد النظام المحاسبي المالي، وجود أخطاء حسابية، تقييد بعض العمليات المحاسبية في غير محلها. كما لاحظنا بعض الاختلافات بين تقارير التسيير للشركات العمومية و التصاريح الرسمية التي أدلت بها هذه الأخيرة إلى الجهات الرقابية. وهذا ما يؤكد رأي أغلبية المحاورين الذين أكدوا استعمال المسيرين لإدارة الأرباح من أجل أهداف معينة.

من خلال ما سبق يمكننا تأكيد فرضية الدراسة الأولى التي تنص على أن المؤسسات الاقتصادية العمومية تقوم بإدارة أرباحها.

2.5. الوسائل المستخدمة لإدارة الأرباح:

اختلف المحاورون حول طبيعة ممارسات إدارة الأرباح، فقد رجح البعض (10) أنها قد تكون ناتجة عن الممارسات الطبيعية للنشاط الاعتيادي للشركة، فيما ذهب البقية إلى أنها قد تكون ناتجة عن تدخل مقصود من قبل المسيرين بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية. إذ وضع المحاورون أن هناك أسلوبين لإدارة الأرباح: إما إدارة حقيقية للأرباح تتضمن اتخاذ قرارات بشأن أحداث حقيقية من أجل التأثير المتعمد على الأرباح، أو إدارة محاسبية يستخدم من خلالها معالجات محاسبية تحترم النظام المحاسبي وتهدف إلى التغطية على الأداء الفعلي للشركة.

1.2.5. الإدارة الحقيقية للأرباح:

يمكن تلخيص أهم أساليب الإدارة الحقيقية للأرباح التي تطرق إليها المحاورون في النقاط التالية:

- أشار بعض المحاورين (25) إلى أن الشركات الاقتصادية العمومية تلجأ إلى إدارة مبيعاتها كوسيلة أساسية لإدارة الأرباح. فمثلا، قد تعتمد الإدارة نقل مبيعات السنوات المستقبلية إلى السنة الحالية من أجل زيادة نسبة الأرباح عن طريق تقديم خصومات عالية للزبائن أو تقديم تسهيلات مغرية في حالة البيع الآجل، وذلك بغض النظر على التأثير السلبي المحتمل على أرباح السنوات اللاحقة. ويمكن اكتشاف ذلك عن طريق الارتفاع المحسوس في قيمة المبيعات في فترة نهاية السنة. وهذا يؤدي بنا إلى قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن مسيري المؤسسات الاقتصادية العمومية يستخدمون حجم المبيعات في إدارة أرباح الشركات.

- تطرق البعض الآخر (15) إلى إمكانية إدارة الأرباح من خلال التحكم في حجم الإنتاج بالشكل المرغوب فيه، مع الإشارة إلى أن هذا الأسلوب خاص بالشركات الإنتاجية. ففي حالة الرغبة في زيادة النتيجة، تلجأ الإدارة إلى زيادة عدد الوحدات المنتجة مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف الكلية للوحدة وبالتالي زيادة الأرباح. و على العكس من ذلك، فإذا أراد المسير تخفيض النتيجة قام بتقليل عدد الوحدات المنتجة وبالتالي زيادة تكلفة الوحدة ومن ثم انخفاض الأرباح.

- باقي المحاورين تطرقوا إلى إدارة الأرباح عن طريق إدارة المصاريف الاختيارية (مصاريف الإعلان، البحث والتطوير... الخ)، إذ وضع بعضهم أن المسيرين يتحكمون في قيمة هذه المصاريف. فمن أجل تخفيض الأرباح المرتفعة قد تعتمد الإدارة على رفع هذه المصاريف من أجل التقليل من قيمة الأرباح في الفترة الحالية. وعلى العكس من ذلك، قد يلجأ المسير إلى خفض قيمة هذه المصاريف من أجل زيادة قيمة الأرباح في السنة الجارية.

2.2.5. إدارة الأرباح المحاسبية:

أشار المحاورون أن النظام المحاسبي المالي يسمح للمسيرين باختيار الطرق المحاسبية التي توافق توجهاتهم الإدارية. وبالتالي يمكن استعمال بعض هذه الطرق من أجل إدارة الأرباح. أبرز هذه الطرق هي تغيير التقديرات المحاسبية من فترة لأخرى (كإعادة تقدير قيمة الأصل الممتلك كليا، إعادة تقدير تكاليف الدعاوي القضائية، إعادة تقدير نسبة الانجاز لعقود الإنتاج...الخ). بالإضافة إلى إمكانية إعادة تصنيف أحد المعايير المحاسبية في القوائم المالية من أجل تغيير النسب المالية بطريقة تتماشى مع أهداف مسيري الشركات. يجدر الإشارة إلى أن هذه الوسائل لا تؤثر على النتيجة النهائية إلا أنها تؤثر على قرارات المستثمرين والمقرضين.

3.5. محفزات إدارة الأرباح:

يمكننا تلخيص أهم المحفزات التي تطرق إليها المحاورين أثناء إجراء المقابلات في الجدول (3).

الجدول 3: محفزات إدارة الأرباح في الشركات الاقتصادية العمومية

عدد الإجابات	الدوافع والمحفزات
3	- عقود الدين
15	- العلاوات والمكافآت
18	- توزيع الأرباح
2	- الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق
12	- تحقيق الأهداف المسطرة من قبل مجلس الإدارة
2	- التغطية على سوء التسيير
52	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة

اعتبر معظم المحاورين توزيع الأرباح من أهم الحوافز لممارسة إدارة الأرباح، إذ يقوم المسكرون بالتلاعب بالحسابات من أجل تحفيز المستثمرين وضمان عائدهم من الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، فقد أشار أحد المحاورين أن المسكرين يتقيدون بمستوى النتيجة المحددة مسبقا في الميزانية التقديرية. فإذا كانت النتيجة منخفضة مقارنة بالأهداف المسطرة يلجأ المسكرون إلى رفعها عن طريق تحميل الأرباح المستقبلية إلى الفترة الحالية. والعكس، فإذا كانت النتيجة المتحصل عليها تفوق النتيجة المتوقعة يتم تأجيل جزء من الأرباح الحالية إلى السنوات المستقبلية.

من جهتهم، أقر بعض المحاورين أن العلاوات والمكافآت المالية التي يتحصل عليها المسكرون نتيجة لتحقيق الأهداف المسطرة في الميزانية التقديرية تعتبر من بين أهم المحفزات لإدارة الأرباح. حيث أشار أحد المحاورين أنه يتم احتساب العلاوات كنسبة مئوية من الأرباح التي تحققها المؤسسة في نهاية السنة وهذا ما يدفع المسكرين إلى إدارة الأرباح من أجل رفع النتيجة وبالتالي رفع نسبة العلاوة المتحصل عليها. بالإضافة إلى ذلك، يلجأ المسكرون يقومون إما إلى تعظيم صافي الأرباح القابلة للتوزيع والحصول على أكبر قدر من المكافآت، أو

التدخل بخفض الأرباح وتأجيلها إلى فترات مستقبلية يرجح أن تكون أرباحها ضعيفة لضمان الحصول على المكافآت مستقبلاً. وبالتالي يمكننا قبول فرضية الدراسة التي تقوم على إدارة الأرباح من أجل الحصول على مكافآت وعلاوات.

أما الدافع الأساسي الآخر فهو تحقيق الأهداف المسطرة من طرف مجلس الإدارة، حيث أشار أحد المحاورين أنه بالإضافة إلى العلاوات المالية، يلجأ المسيريون إلى إدارة الأرباح من أجل كسب ثقة مجلس الإدارة والتي ينجم عنه تحديد عقد العمل واكتساب سمعة حسنة في السوق وبالتالي الحصول على الأمن الوظيفي. كما أشار محاور آخر أن المسيرين يقومون غالباً بإدارة الأرباح في السنة الأخيرة من فترة عقودهم بغرض زيادة الأرباح وذلك للحصول على تمديد عقد عملهم لدى الشركة.

لقد رجح بعض المحاورين دوافع إدارة الأرباح إلى عقود الدين والضغط الذي تسببه هذه الأخيرة والتي تدفع بالمسيرين إلى إدارة الأرباح من أجل الحفاظ على الشروط التعاقدية وتجنب التكاليف الإضافية الناجمة عن عدم احترام هذه العقود.

فيما يخص باقي المحاورين، فقد بينوا أن إدارة الأرباح قد تكون من أجل تغطية سوء التسيير وكذا الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق الوطنية.

فيما لم يعتبر المحاورون التهرب الضريبي دافعا لإدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية العمومية وبالتالي رفض الفرضية التي تعتبر التهرب الضريبي حافز لإدارة الأرباح.

رغم أن المحاورين اتفقوا على أن المؤسسات العمومية تقوم بإدارة أرباحها، إلا أن معظمهم أشار إلى أن هذه الممارسات تكون بصفة نسبية وغير دائمة نظرا للرقابة التي يتعرض لها هذا القطاع.

6. خاتمة :

استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى استعمال المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية لممارسات إدارة الأرباح، كما هدفت إلى معرفة أهم المحفزات التي تدفع مسيري هذه الشركات للتأثير على النتائج المحاسبية المعلنة، وكذا إبراز أهم الطرق والوسائل المستخدمة من أجل إدارة الأرباح. من أجل الإجابة على إشكالية البحث، اخترنا القيام بدراسة نوعية قائمة على 52 مقابلة شبه منظمة مع مختلف العملاء ذوي الصلة المباشرة مع إدارة الأرباح في المؤسسات.

النتائج التي تم التوصل إليها تؤكد وجود ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات محل الدراسة إذ أجمع معظم المحاورين على قيام المسيرين بمثل هذه الممارسات. غير أن المحاورين اختلفوا في نسبة استعمال إدارة الأرباح، إذ اعتبرها البعض ضعيفة نظرا للرقابة المسطرة على المؤسسات العمومية فيما اعتبرها البعض الأخر أنية ويزول تأثيرها على المدى الطويل.

أما بالنسبة إلى المحفزات التي تدفع المسيرين إلى إدارة الأرباح، فقد اعتبر معظم المحاورين توزيع الأرباح، رفع نسبة العلاوات والمكافآت المالية، وكذا إرضاء أعضاء مجلس الإدارة من أهم الحوافز لممارسة إدارة الأرباح. فيما رجح قلة من المحاورين أن الدافع من إدارة الأرباح هو إما: الالتزام بشروط عقود الدين، تغطية سوء التسيير، أو الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق الوطنية.

فيما يخص الوسائل المستعملة لإدارة الأرباح، فقد فرق المحاورين بين نوعين أساسيين لإدارة الأرباح: الأول يتمثل في الإدارة الحقيقية للأرباح التي تركز على التحكم في حجم المبيعات، حجم الإنتاج و المصاريف الاختيارية من أجل تغيير حقيقي لنتائج نهاية السنة. والنوع الثاني يسمى إدارة الأرقام المحاسبية والذي يعتمد على إعادة تصنيف أحد المعايير المحاسبية في القوائم المالية من أجل تغيير النسب

المالية بطريقة تتماشى مع أهداف مسيري الشركات، هذه الطريقة لا تؤثر على النتيجة الحقيقية للشركة بل تؤثر على القوائم المالية المستخدمة من طرف المستثمرين والمقرضين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وفي الأخير يجدر الإشارة إلى أنه رغم أهمية الدراسة النوعية فإنها تبقى غير كافية ومحدودة لأسباب عديدة. أولاً، تعتبر ممارسات إدارة الأرباح سرية ويمكن للمحاورين إخفاء الدوافع الحقيقية وكذا الوسائل المستخدمة لإدارة الأرباح. ثانياً، يمثل عدم التوصل لمحاورة رؤساء الشركات حداً من حدود الدراسة، إذ يعتبر هؤلاء المسؤولين الرئيسيين على إدارة الأرباح والأدري بالممارسات المعتمدة وبالتالي لا يمكن التأكد من صحة أقوال المحاورين الآخرين. أخيراً، عدم التمكن من إجراء مقابلات جماعية مع المحاورين الذين يعملون في نفس المؤسسة ينقص من مصداقية الدراسة.

من أجل التأكد من النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة النوعية، يستحسن توسيع نطاق البحث من خلال إجراء دراسة إحصائية مبنية على مجموعة من المؤشرات والعوامل التي يرجح استخدامها من قبل مسيري المؤسسات الاقتصادية العمومية في إدارة الأرباح. كما يجذب استخدام عينات تشمل المؤسسات الخاصة من أجل إظهار الفروق الموجودة بينها وبين المؤسسات العمومية في مجال إدارة الأرباح.

7. المراجع

- Akinobo, S. (2007). Executive Compensation and Earning Management: Empirical Evidence from Japan. *Journal of International Accounting Auditing and Taxation*.
- Albornoz, N. B., & Illueca, M. M. (2005). Earnings Management Under Price Regulation: Empirical evidence from the Spanish electricity industry. *Energy Economics*.
- Benniles, B. (2015). la gestion des résultat dans les banques Algeriennes, Approche qualitative. *les cahiers du cread*.
- Burgstahler, D., & Dichev, I. D. (1997). Earnings management to avoid earnings decreases and losses. *Journal of Accounting and Economics*.
- Chambers, R. (1966). Blueprint for a theory of accounting. *Accounting Research*, 19.
- Daley, L. A., & Vigeland, R. L. (1983). The effect of debt covenants and political costs on the choice of accounting methods; the case of R&D costs. *Journal of accounting and economics*.
- Degeorge, F., Patel, J., & Zeckhauser, R. (1999). Earnings Management to Exceed Thresholds. *The Journal of Business*.
- Dumontier, p., & Raffournier, B. (1999). Vingt ans de recherche en comptabilité positive. *Comptabilité- Contrôle-Audit*.
- Harvey, C. R., Graham, J. R., & Rajgopal, S. (2005). The Economic Implications of Corporate Financial Reporting. *Journal of Accounting And Economics*, 3-73.
- Healy, M. (1985). The effect of bonus schemes on accounting decisions. *Journal of Accounting and Economics*.

- Healy, P., & Wahlen, J. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting Horizons*.
- Lambert, C., & Sponem, S. (2005). Corporate Governance and Profit Manipulation: a French Field Study. *Critical Perspectives on Accounting*.
- Mehar, L. (2017). Gouvernance d'entreprise et manipulation du résultat comptable, cas des compagnies Algériennes d'assurance (thèse de doctorat). (E. s. commerce, Éd.) Ecole Supérieure de commerce, Koléa, Tipaza.
- Shipper, K. (1989). Commentary on earnings management. *Accounting Horizons*, 91-102.
- Sponem, S., & Lambert, c. (2005). *Critical Perspectives on Accounting*.
- Stolowy, H., & Breton, G. (2003). A framework for the classification of accounts manipulations. *cahier de recherche*.
- Zmijewski, M. E., & Hagerman, R. L. (1981). An Income Strategy Approach to the Positive Theory of Accounting Standard Setting Choice. *Journal of Accounting and Economics*.
- القانون رقم 88-04 المؤرخ يف 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للأمر 75-59 المتضمن القانون التجاري، والمحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، ج.ر العدد 02 الصادرة في 13 جانفي 1988
- القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ج.ر العدد 24 الصادرة في 11 جويلية 2010.
- المرسوم التنفيذي رقم 01-283 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتضمن الشكل الخاص بأجهزة إدارة المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها،/ ج.ر عدد 52 الصادرة في 12 نوفمبر 2001.
- المرسوم التنفيذي رقم 90-290 المؤرخ في 29 سبتمبر 1990 المتعلق بالنظام الخاص علاقات العمل الخاصة بمسيري المؤسسات، ج.ر العدد 42، الصادرة يف 03 أكتوبر 1990.
- بلال كيموش. (2014). دور المصاريف والنواتج غير النقدية واحتياجات رأس المال العامل في ادارة الأرباح: حالة المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر (مذكرة ماجستير). جامعة سطيف.
- علام حمدان. (2012). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية.
- عمر الفاروق زرقون، و عبد النور شنين. (2020). أثر التسعير البورصي على ممارسات ادارة الأرباح في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) - دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية المسعرة وغير المسعرة في البورصة الجزائرية للفترة الممتدة بين (2006-2014). المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.
- كمال مصطفى الدهراوي، و محمد السيد سرايا. (2001). دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- ممدوح صادق الرشيد. (2010). مدخل اشارات الانذار (Red Flags) كأداة للكشف عن ادارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأكثر نشاطا في سوق الأوراق المالية المصري. مجلة البحوث التجارية المعاصرة.